

# نعم لمن خدم شعبه بتفاني واعطى الوطن بنكرات الذات

## المؤتمر الشعبي العام



## قراءة في خطاب الرئيس علي عبدالله صالح

# قضايا التحديث والإصلاح السياسي في المجتمع اليمني



د. طارق المنصوب

لمست غاية في حد ذاتها بل تأتي أهميتها من اعتبارها تمثل الإرادة والوسيلة لتحقيق التنمية وإياق الغايات الوطنية حيث يوضح الاخ الرئيس ان الديمقراطية هي أداة التطور وإدارة التغيير نحو الأفضل وهي ليست غاية فقط بل وسيلة لتنمية المجتمع وتحقيق الغايات الوطنية..

وهذا يعكس الإرادة والوعي كما تعبر عنه الفاظ الخطاب والتفكير التي اولاه الخطاب السياسي اليمني لضرورة الربط بين التنمية وقضية الديمقراطية، وعدم إمكانية الفصل بينهما باعتبارهما مقومين أساسيين لبناء الدولة اليمنية الحديثة ولإيمان الإهتمام بالحدود دون الآخر فالربط بين التنمية والديمقراطية يعتبر في العديد من المناهج مسألة في غاية الأهمية لإرتباطها بمعامل الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تحتاج اليه الدولة اليمنية باعتبارها دولة يفرطية ناشئة إذ أنه دون تنمية شاملة تلتج أحتياجات الإنسان اليمني الأساسية وتحقق له الرخاء فإن سبل الديمقراطية يصبح قانلاً للأهزان وعرضة للأخطار وقد اشار الرئيس في خطابه الذي ألقاه في الجلسة الافتتاحية للمنتدى الدولي للديمقراطيات الناشئة الذي انعقد في العاصمة صنعاء خلال الفترة من 27 - 30 يونيو 1999م إلى أهمية الربط بين التنمية والديمقراطية باعتبارهما عامليين مهمين لتحقيق الاستقرار السياسي..



ويعتبر هذه العلاقة الوثيقة بين التنمية والديمقراطية التي أكد عليها الخطاب كعقيدة متواترة ومتواصلة برقع الخطاب من مكانة الديمقراطية باعتبارها الخيار الحضاري للشعب اليمني لتجعل منها إحدى الثوابت الوطنية التي يجرى ويمنع المساس بها بقول الرئيس علي عبدالله صالح: «ويستكمل جهود البناء والتنمية في إطار الالتزام بالثوابت الوطنية وفي مقدمتها الحفاظ على الثورة والوحدة والجمهورية والديمقراطية واحترام الدستور...»

والحديث عن هذه النقطة طرح العديد من التساؤلات: فإذا كانت الديمقراطية تعني الخيار الحضاري الذي اختاره الشعب اليمني ليكون وسيلته لتحقيق التنمية والتحديث وبناء الدولة اليمنية الحديثة، فما طبيعة ذلك الخيار؟ وما النموذج الذي تستخدم منه التجربة اليمنية لأصحابها؟ وأي معنى أكثر تحديداً ما المرجعية التي يستند اليها الخطاب السياسي اليمني في بناء وتحديد ذلك الخيار؟ هل المرجعية الحضارية العربية الإسلامية؟ أم أن النموذج الغربي في التحديث له أفضلية في هذا المجال؟

### الخيار الحضاري للتحديث:

#### بين خطاب الهوية والانفتاح على الآخر - العصر

يحفل الخطاب السياسي اليمني بالعديد من الإشارات التي تعطي الانطباع بأن التجربة الديمقراطية اليمنية في مجال التحديث وبناء الدولة الحديثة تنطلق من احترام العديد من الثوابت والقيم التي يؤمن بها المجتمع كعقيدة للهوية الحضارية للمجتمع اليمني على ان الرغبة في الحفاظ على تلك المقومات التي تمثل المرجعية التي يقوم عليها التطوير والتجربة السياسية اليمنية، والتفاعل الإيجابي مع معطيات العصر باعتبارها أن الغايات التي يسعى اليها المجتمع عريق قائل على الدوام يؤمن بأهمية الانفتاح على الآخر، والتفاعل مع مختلف الحضارات.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة الى قول الرئيس علي عبدالله صالح الذي يعتبر ان اليمن في منبع الحضارة والشورى وموطن الإيمان والأمان والحكمة والتسامح وشعبنا الاصل المتكسب بدينه وعرويته يؤمن بالانفتاح على الآخرين والاستفادة من تجاربهم الإيجابية دون جمود أو انغلاق أو تقريط على عقيدته ومبادئه السامية والتبعية.. كما يتحدث عن تأكيده بأن الشعب اليمني لم يصنع حضارته التقليدية إلا بفضل ما قدمه من عطائات سخية وما بذله من عرق وجهود في شتى المجالات من أجل بناء صرح تلك الحضارة التي ينبغي علينا اليوم في الوطن الأحرار واحترام حث الخطين لتتواصل مع أمجادها العريقة والدخول الى افاق العصر الجديد باقتدار كبير والعصر هو عصر العلم والتكنولوجيا عصر الحرية والديمقراطية والتنمية والسلام.

### العلاقة بين التنمية والديمقراطية:

وردت في الخطاب السياسي الوطني العديد من الإشارات الصريحة التي ربطت بين الديمقراطية والتحديث أو بناء الدولة اليمنية الحديثة فغلى اعتبار أن الوحدة اليمنية جاءت مترافقة مع الإعلان عن تبني الخيار الديمقراطي كنهج وحيد لدولة الوحدة اليمنية، شدد الخطاب السياسي على مفهوم الديمقراطية وأعطى له أهمية بالغة لم تحظ بها كثير من المفاهيم الواردة في الخطاب.. وفي هذا الصدد يقول الرئيس علي عبدالله صالح: «يجب ان تقوم علاقة وثيقة بين الوحدة من جهة والديمقراطية والتحديث من جهة أخرى، والخيار الذي قمنا به هو خيار إجماعي لتحقيق الوحدة الوطنية وتوطيدها سيمررنا جنباً إلى جنب مع تعميم الديمقراطية التي تجعل من اليمنيين المواطنين الأحرار لبلد موحد ومتكاملين لذلك أنخرطنا منذ اليوم الثاني للاستفتاء في اطلاق العملية الديمقراطية»

المنتخب لخطاب فخامة الاخ الرئيس جده جاء متسقاً سواء من حيث الإلفاظ ام الوجود مع التجربة السياسية الطويلة التي قضاها على رأس أعلى سلطة في بلادنا، وحتى لإتھمناً القارئ باننا اتبعنا أسلوباً انتقالياً في التعامل مع خطاب مرشح المشترك وأنا تخزينا عند تحليله مقارنة بما قلناه عند الحديث عن برنامج الاخ علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام و ما سبقه في هذه النقطة.. وأن كنا نعتبره - في ظل التعددية السياسية والحزبية التي يسمح بها دستورنا وقوانيننا- اختياراً مشروعاً يبيحه حق كل مواطن يعني في اختيار المرشح والبرنامج الذي يتسجم مع مبادئه وأماله وطموحاته بأسلوب ديمقراطي.. سنحاول أن نعود مع القارئ الى العديد من الخطابات التي ألقاها الرئيس علي عبدالله صالح في مناسبات سابقة حتى على الاحتفالات الانتخابية الحالية، حتى يلمس بنفسه ذلك الانساق والانسجام مع تحدياته وأصلاحة متدرجة تتسجم مع طبيعة التركيبة الاجتماعية والثقافية لمجتمعنا اليمني، وتنطلق من احترام تاريخه وثوابته وهويته وقيمه، وهو النهج الذي مكن اليمن من تبوء المكانة التي تحتلها اليوم، وجعل تجربته في المجال السياسي تطغى كل هذه المسافة من التطور والاستمرار وغايته من كل هذا أن تدفع القارئ الى عقد مقارنة بسيطة بين كل ما تحقق أو ما يستحق له مستقبلاً في ظل قيادتنا السياسية، وبين ما بعده به بعض المرشحين من أوهام وخيالات حتى يعرف الأسباب الحقيقية التي دفعت العديد منا الى التمسك بالآخ الرئيس وبنهجه في الإصلاح السياسي.

وسنحاول هنا تناول الخطاب السياسي لفخامة الاخ علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام لرئاسة الجمهورية اليمنية.

وللاشارة فالخطاب السياسي هو النص المنطوق أو المكتوب الذي يعبر عن خلاله الفاعل السياسي في مجتمع ما عن موقفه أو مواقفه وتصوراته حيال مايرسمه من سياسات أو تبرير ما يتخذه من قرارات بهدف التأثير على الملتقى ذلك الخطاب.

### التحديث السياسي

أنا ذات من العدهي اليوم القول : ان اشكالية التحديث أو الإصلاح السياسي وبناء الدولة اليمنية الحديثة ظلت تحتل حيزاً مهماً ضمن مفردات الخطاب السياسي اليمني على المستوى الرسمي وشكلت على الدوام ثابتاً أساسياً من ثوابت الخطاب السياسي في المجتمع اليمني، وعلى الرغم من ان الخطاب السياسي اليمني لا يستخدم كلمة التحديث السياسي بصورة متواترة حيث لم تسجل حضوراً في الخطاب السياسي الرسمي بكيفية مباشرة سوى لمرات محدودة وأرتبطت في معظم الأحيان بفضايا ومجالات متعددة معظمها يصب في خدمة الاهتمام بالدولة اليمنية الحديثة فإن ذلك لا يُلغى الأهمية التي أولتها وتوليها القيادة السياسية اليمنية للتحديث السياسي باعتباره واحداً من الثوابت سواء في الماضي، أو في المرحلة القادمة.. وهي المرحلة التي تتطلب تضافر جهود الجميع، سواء في السلطة ام المعارضة حيث ورد في إحدى الخطابات قول الرئيس علي عبدالله صالح ان بلادنا على أعتاب مرحلة جديدة من البناء والتحديث وهذا يتطلب تضافر كل الجهود الوطنية وإسهام كافة القوى السياسية في السلطة والمعارضة في مسيرة بناء الوطن، وان نضع مصلحة الوطن فوق كل الاعتبارات والمصالح الحزبية فالوطن فوق الجميع.

### دلالات التحديث

والاصلاح السياسي في الخطاب السياسي اليمني يمكن الإشارة الى ان الخطاب السياسي اليمني يستعمل معاني ومرادفات كثيرة ومتعددة لكنها ذات دلالات وثيقة الصلة بمفهوم الإصلاح والتحديث السياسي منها : مفهوم التنمية الشاملة : حيث يشير الرئيس علي عبدالله صالح الى ان التنمية الشاملة ستظل هي الهدف الرئيسي لشعبنا في المرحلة المقبلة وفي كل مراحل العمل الوطني باعتبارها الوسيلة المثلى لصنع المستقبل الأفضل للوطن وتحقيق كافة الأهداف والغايات المنشودة والتهوؤ الحضاري الشامل.. كما يستخدم فخامة الرئيس في خطابه مجموعة من المفاهيم الأخرى في سياق الحديث عن موضوع التحديث مثل : استمرار جهود بناء الدولة الحديثة، دولة النطاق والقانون، دولة المؤسسات، الديمقراطية، التطور، التقدم، وهي كلها -وكما تشير العديد من أدبيات التسمية السياسية- مرادفات لمعنى واحد هو التحديث والإصلاح السياسي.. وهذا يؤكد على ان مسألة التحديث السياسي احتلت حيزاً كبيراً في اهتمامات قيادتنا السياسية، كما عكس المكانة المتميزة التي شغلها في الخطاب السياسي اليمني، حيث لا يكاد تخلو نص أو خطاب من ذكر واحد أو أكثر من تلك المفاهيم ويمكن تتبع ذلك الحضور البارز من خلال تحليل مضمون الخطاب السياسي لفخامة الاخ الرئيس في مناسبات متعددة، وكذا من خلال ما جاء في برنامج الانتخابي حتى تتضح مختلف الدلالات التي أعطيت لهذا المفهوم وكذلك حتى يتضح المنحى الذي تسير فيه عملية التحديث السياسي في

المجتمع اليمني. ويمكن الإشارة الى ان غياب دراسات سابقة مرشدة تتعلق بتحليل مضمون الخطاب السياسي حول التحديث السياسي بوجه عام، والخطاب السياسي اليمني بصفة خاصة، حدث كثيراً من قدرة الكاتب على التعامل مع نصوص الخطاب السياسي، حيث اقتصر على التحليل الكيفي لمضمون الخطاب دون الدخول في التحليل الكمي ككيفية متكاملة.

فقد وردت اشارات متعددة في الخطاب السياسي اليمني تفيد بان بناء الدولة اليمنية الحديثة يحفل مكانة الصدارة ضمن أولويات واهتمامات السلطة السياسية، وباعتبارها تمثل المهمة الكبرى التي تستدعي تضافر كل الجهود من أجل تنفيذها.. ويمكن عند تحليل نصوص الخطاب السياسي ملاحظة ذلك الإهتمام بكيفية واضحة ففي إحدى الخطابات يذكر الرئيس علي عبدالله صالح ان مواصلة جهود بناء الدولة اليمنية الحديثة القائمة على أساس العدل والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والالتزام بالنظام والقانون تمثل المهمة الكبرى التي ينبغي ان تتكاتف جهود أبناء الوطن من أجل الاصلاح...»



## علي عبدالله صالح ظل منسجماً مع ممارساته في السلطة.. بعيداً عن الزيادة أو البحث عن مشاريع وهمية للإصلاح السيلسي

وفي نفس السياق ينبغي الرئيس علي عبدالله صالح ان تكون التجربة اليمنية قد جاءت نتيجة ضغط أو فرض من احد، كما ينبغي ان تكون التجربة اليمنية نسخة مقدرة آية تجربة أخرى سواء التي عرفتها بعض المجتمعات العربية أم تجارب الديمقراطية التي المسنونة دولياً، حيث يؤكد على ان : «العملية الديمقراطية لم تكن تقليداً أو مفروضة من احد على شعبنا اليمني بل هي خيار وطني اخترناه وبنهجنه برضائنا جميعاً.. والتجربة الديمقراطية من صنعنا جميعاً وهي ليست نظرية فلسفية من هنا وهناك.. بل هي تجربة وطنية توفرت عن قناعة لدى كافة القوى السياسية في الساحة الوطنية..»

وكما يؤكد الخطاب السياسي اليمني على رفضه استصدار أو تقليد نموذج جاهز للديمقراطية والتحديث السياسي، نجده يؤكد رفضه لتصدير تجربته أو نموذجها في الديمقراطية والتحديث الى المجتمعات الأخرى حيث يشير الرئيس علي عبدالله صالح الى ذلك بقوله : «ما نود ان نؤكد عليه ان الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والحزبية وحرية الصحافة واحترام الراي والراي الآخر وحقوق الإنسان ستظل هي الخيار الحضاري الأمل الذي لا حياة عنه للبناء والتقدم وترسيخ أسس الدولة اليمنية الحديثة وتحقيق المشاركة الاوسع لكل أبناء الوطن ونفوه السياسية والاجتماعية والتي شأن غير قابل للتصدير بخص أبناء الشعب اليمني التي اختاروه نهجاً لاختيارهم انطلاقاً من ارادتهم الحرة وفتاغتهم الراسخة بذلك. اشارت واضحة الى دور الجوار التي ظلت تتخوف من التعرّض لنتائج التجربة اليمنية في مجال الديمقراطية وبناء الدولة اليمنية الحديثة.»

ويم يتوان الخطاب السياسي ومرات متعددة عن التأكيد على هذه النقطة اي اعتبار الديمقراطية خياراً وطنياً ونهجاً وحيداً لبناء الدولة اليمنية الحديثة، فبالديمقراطية يقول الاخ الرئيس : «يرهن الشعب اليمني على قدرته في بناء مشروعه الحضاري للهضفة بين الوحدة والديمقراطية..»

ويمكن الإشارة الى ان الخطاب السياسي اليمني يربط بين الديمقراطية والتنمية باعتبار أن الاولى شرط لتحقيق الثانية، وربما مثلت الاشارات التي وردت في الخطاب السياسي بخصوص تلك العلاقة قطعة مع مفردات الخطاب السياسي اليمني السابق لمرحلة تحقيق الوحدة اليمنية وتعبيراً جوهرياً في بنيت الخطاب السياسي اليمني الذي ظل يعبر عن تحقيق التنمية بالمعنى الاقتصادي، بمثابة الشرط الضروري لتحقيق الديمقراطية والواقع ان العلاقة بين الديمقراطية والتنمية ليست اختيارية الاتجاه بل تعكس مطلباً بالضرورة، فالتنمية الاقتصادية ضرورية لتحقيق الديمقراطية كما ان هذه الأخيرة تمثل المناخ الطبيعي لنخلق ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا ما دعا ضروريان لتحقيق الاستقرار السياسي، وقد ربط الخطاب السياسي اليمني لأول مرة بين الديمقراطية والتنمية في سنة 1999م حيث يعبر ان الديمقراطية

### الاصلاح السياسي باعتبارها مسؤولية وطنية

كما تتضمن الفقرة السابقة إشارة واضحة الى ان مسؤولية بناء الدولة اليمنية الحديثة القائمة ليست مسؤولية القيادة وحدها وإنما هي مسؤولية يشترك فيها مختلف قطاعات الشعب اليمني قصد تحقيق نوع من التوازن في «التصور، الذي يعطيه الخطاب مضموناً متعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.»

على ان الخطاب لا يميز بين تلك الإبعاد وذلك خوفاً من ان يطغى احداهما على الآخر حيث يقول الرئيس : «وان المستقبل ينتظر منكم المزيد من العطاء على طريق بناء اليمن الجديد.. بمن العزة والكرامة والتقدم الاجتماعي.. من أجل ذلك فإن على مؤسسات الدولة وكافة قطاعات الشعب وكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية ان تتحملوا مسؤولياتهم في اتخاذ المهام الوطنية المرتبطة ببناء الدولة اليمنية الحديثة.. دولة المؤسسات والقانون.. ورفع مستوى الآراء والإنتاج بما يحقق التوازن في التطور وفي كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.. مؤكداً بان مهمة بناء الوطن يحتملها الجميع دون استثناء.»

تلك القراءة التي قمنا بها للعديد من خطابات الاخ الرئيس علي عبدالله صالح تؤكد للفحرائ والمجتمع للشان اليمني ان الخطاب السياسي لفخامة الاخ الرئيس مرشح المؤتمر الشعبي العام علي عبدالله صالح ظل منسجماً مع نفسه ومع ممارساته في السلطة، وهو ينطلق من العديد من الثوابت الوطنية والدستورية كما ينطلق من قراءة موضوعية للواقع والموروث الثقافي والاجتماعي والسياسي لمجتمعنا اليمني بعيداً عن فترة الزيادة أو البحث عن نموذج مثالي قد لا يصلح للتطبيق في مجتمعنا اليمني، وبعيداً عن البحث عن مشاريع وهمية للإصلاح السياسي.. وأكثر من هذا ينطلق من فكرة أساسية تقوم على ان الإصلاح السياسي وبناء الدولة اليمنية الحديثة يبدأ بما هو ممكن ولا يتلوه بما هو غير ممكن، وعلى أساس القول المأثور : ان نفعنا ما لا يتلوه خير من نقول ما لا نلتفعل، ولذا فالوطن اليمني مطالب اليوم باختيار بين من يعد وهو قادر على الوفاء بما وعد وبين من يعد وهو غير قادر على الوفاء بوعوده..»